الأغلبية صامتة.. ولكن... !!!!

دكتورة/وهيبة فارع

■ ظلت الأغلبية في اليمن على صمتها رغم تصاعد الأحداث، حرصا على تجنيب البلاد المزيد من أسباب التمزق في ظل تركيبة اجتماعية محكومة بالتحالفات والمعاهدات القبلية الملزمة التي قد تتجاوز كل القناعات والعلاقات، وقد نخطئ إن اعتقدنا أن الشباب المرابط في ساحات التغيير سيكون بمنأى عن تأثيراتها في ظل أي استنفار غير محسوب .

ففي اليمن يصعب الفصل بين النظامين الاجتماعي والسياسي بما فيهما من أعراف وأحكام أو التفريق بين أدواتها وأجهزتها من قبيلة وجيش وأمن ومساجد ومدارس وخلافه، كما يصعب الفصل بين مصالح وعلاقات المتظاهرين في الساحة الذين وإن كرهوا بقاء النظام فإنهم يكرهون أيضا خروجه مكسور الجناح لما في ذلك من خروج على الدستور والنظام والتحالفات والأعراف، ومن هنا تأتي صعوبة الخروج بمواقف الإدانة لأي طرف لأنها قد تزيد الأمور تعقيدا ،ولا يمكن لأي عاقل الإفتاء برحيل النظام ما لم يكن عن طريق الحوار وفي إطار مؤسسي مرجعيته الواقع الاجتماعي والسياسي معا في اليمن.

ولعل البعض يتساءل الآن وقد زاد الوضع عن حده وإذا لماذا الصمت؟ هل لأن ما يحدث هو تحرك مدعوم من قبل قوى خارجية تتنازع الريادة في المنطقة ؟ أم لان ما يحدث في الساحة مجرد استعراض للقوة بين «المشتركين» التي تغلغلت بين شباب التغيير؟ أم لأن التغيير حراك شبابي له مطالبه المشروعة التي انطلقت دون تخطيط مسبق أو رابط بينها وبين مطالب المشترك إلا إسقاط النظام ؟ أم.؟؟ وهل يمكن قراءة المشهد القائم في اليمن بدون معرفة خلفياته المتشابكة خارج إطار محيطه الخليجي على الأقل؟ !!!.

لكن يبدو أن المحيط الخليجي الذي تخلى عن اليمن اقتصاديا طوال عقدين يتخلى عنه الآن سياسيا بقصد تجنب وصول القلاقل اليه، خصوصا فيما يتعلق منه بالإرهاب وربما الخوف من عدوى المطالبة بتغييرات في نظمه التي عرفت الاستقرار حتى الان، ومع ذلك فإن الوضع اليمني قد فرض نفسه بقوة على دول الخليج التي وإن أيدت بعضها رحيل النظام فإن الغالبية منها ترى ضرورة أن يكون ذلك مصحوبا بعملية سياسية ما، لتجنيب اليمن مخاطر التمزق والفوضى التي ستلحق به وبجيرانه الضرر.

من هنا، اعتبرت المبادرة الخليجية اقرب البدائل لرؤية مستقبل ما بعد الأزمة، التي قد توفر الحد الأدنى من الضمانات لحل مشكلة تداول السلطة للجميع في وضع أصبح لا يقبل الآن حلا إلا التغيير السلمي، وبانتظار ذلك تصل المواقف اليمنية المتباينة حد الاشتعال مع تأني بعض دول الخليج في اتخاذ موقف مناسب وواضح منها قبل معرفة ردود أفعال الدول الكبرى وبحيث لا تتجاوز واقع اليمن الذي أسس مبكرا لما صار يعرف «الديمقراطية الناشئة «في المنطقة .

وأخيرا وبعد ان دفعت الدول الكبرى بدول الخليج لتقديم مبادرة لإحداث التوافق الممكن بين الأطراف، فإن الشارع اليمني قد استقبلها بعضه بتفاؤل حذر وأخر رآها متأخرة ولا تمثل الا وجهة نظر طرف خليجي متهم يمنيا بان تدخله بين أطراف النزاع كان سببا في تعقيد أزماته، اما المشترك فيبدو زاهدا بالمبادرات الخليجية وراغبا بالتدخل الدولي وربما العسكري منه أيضا الذي «ينتزع» الرئيس من قصر الرئاسة الذي لا بديل له إلا الرحيل دون اعتبار لأصوات المعارضين لهذا الأسلوب من المعتصمين الشباب ومن المنادين بالشرعية التي تمثل شارعا عريضا له أنصاره .

ومع أن المبادرة الخليجية تعتبر طوق نجاة لجميع الأطراف السياسية ولشارع عريض يحدوه الأمل في أن تكون الأخيرة التي تحفظ الأمن والسلم الاجتماعي والتي قد تمكن من التبادل السلمي للسلطة بما يمنع التصعيد والانجراف نحو العنف، فإن من الواضح أن هناك أطرافا أخرى لا تريد للأزمة أن تحل ولا تريد للمبادرات أن تنجح لأنها تعيش على أزمات اليمن وقد سنحت لها الفرصة بمصادرة آراء الشباب والمفاوضة نيابة عنهم لخلق أزمة مستقبلية جديدة لأنها تؤمن بأنها المصدر الوحيد للتغيير والقادر على تحريك الشارع سلما أو عنفا .

من هنا يتضح للمتابعين للوضع في اليمن إن الأزمة هنا هي نتاج سنوات من التأزيم المصطنع الذي لم يكن لمصلحة البلاد وإنما لمصالح أشخاص معروفين بولائهم للخارج وبفسادهم، والذين فشلت معهم سياسة الاحتواء من اجل استقرار النظام «ديمقراطيا»، بل إن سياسة الاسترضاء معهم أدت إلى تعميم الفساد في أوساط المؤسسات المدنية والعسكرية بطريقة ممنهجة، ومن ثم الى اتجاه من أتخمتهم المكاسب للبحث عن السلطة ولو على جماجم الشهداء .

ومع مسلسل الانقلابات الموجع أمنيا وعسكريا وامتداده إلى الإعلام المحلي وظهوره بصورة مزرية أمام مؤسسات إعلامية متمرسة في الإعداد للانقلابات قي المنطقة ،تفردت قنوات بدعم وتحريض الشارع اليمني وتهيئته للتغيير «المنتظر» الذي تلقفه الشباب بعفوية ورغبة شديدة بتغيير النظام كونه «العقبة» التي تقف في طريق طموحاتهم دون تصور مسبق لبدائل «الإسقاط»، وهو ما حصل منذ نجاح حركة الشباب العربي التي دقت ساعة التغيير فأيقظ رنينها للأسف عجائز السياسة للتقافز لاحتواء واستلاب حركات التغيير منهم، ولتتضح أمامنا صورة أخرى منافية لحقيقة داعمي»الثورات» التي لم يسلم منها الشارع اليمني.

وكأن الزمن يعيد نفسه إلى بداية ظهور الحركات الديمقراطية العربية التي ما إن بدأت حتى انتفضت عليها الحركات الأصولية، ليس دعما او مؤازرة لها وإنما للانقضاض على كل أشكالها الداعمة للتغيير ولخلط مكوناتها عن طريق خداع الشارع إعلاميا وكأن دورها المرسوم لها آنذاك كان إجهاض حركات التغيير، وعندما تمكن بعضها من الوصول الى السلطة جاهر بالقول بأن الديمقراطية» حركات مرتدة لأنها تحتكم الى الشارع بينما هي اي «الأصولية « تحتكم إلى الشرع،وهو ما يلغي التفكير بقيام اي دولة مدنية بمشاركتها، لأنها لا ترى غضاضة في الخداع في الحرب والسياسة، وشعار «الإخوة» الدائم هو الهدم لكل شيء وإعادة البناء وفقا لرؤيتهم في «الإصلاح» وليس في التجديد كما نراها .

والطريف ان ثورة الشباب على الأوضاع ورغبته في التغيير التي هزت اليمن لقيت استخفافا بداية الأمر من قبل الحكومة على الرغم من أهميتها، في حين التقطتها بعض الأحزاب المتهالكة التي لا تؤمن بالشراكة ولم تسمح للشباب بأي دور فيها منذ تكوينها، كما التقطتها العناصر الأكثر راديكالية لتحرمهم من قيادتها وتضعهم على هامشها، وتنقلهم من التعاطي السلمي معها في «سلمية سلمية «كما كان متوقعا من أهداف الاعتصام الى أتون العنف والعنف المضاد والزج بهم في قوافل التخريب والفوضى لتصبح «حربية حربية» ولتعلو ثقافة الزحف والتخريب على كل صوت.

ولا خلاف على ان تطلعات الشباب مشروعة بمطالبها وقد شكلت امتدادا طبيعيا لتطلعات الشباب العربي وإن اختلفت عنها، ولربما كان تناغمها مع المعارضة طبيعيا لو كانت للمعارضة مطالب حقيقية لكننا في الواقع أمام معارضة تبدو مخيفة ومنفرة بمطالبها، والتي تحقق الكثير دون جهد يذكر لأنها لم تكن تناضل، ولكنها كانت تبتز الحياة السياسية وبدون قواعد شبابية، ولازالت تحظى بالدعم السخي من جهات خارجية تحت مسميات عدة، ولازلنا لليوم لا نفهم لماذا تستلم المعارضة اليمنية رواتبها ودعمها من دول تشعل النار في اليمن، و«بشفافية» عجيبة وتحت سمع ونظر الدولة والحكومة معا.

وبما ان المجتمع اليمني مجتمع مسلح فإن ترك السلاح في الاعتصام الذي كان احد أهم مظاهر سلمية ساحات التغيير لكن لم يضمن احد للساحات مصداقية المليشيات المسلحة المتسللة إليها في عدم التعرض للآمنين وممتلكاتهم ولمؤسسات الدولة وممتلكاتها وربما لأرواح الناس وأعراضهم، فحتى الآن لم يعرف القاتل الأصلي للأبرياء الذين سقطوا ظلما وعدوانا في ساحات التغيير وساحات الاعتصام في ظل وجود القناصة من طرفي النزاع الذي ألقى بظلاله وبشكوكه على كل الأطراف رغم محاولة بعض أطراف المعارضة إلقاء التهمة على الدولة.

كما شكل وجود العناصر المسلحة من «المنشقين» لحماية المتظاهرين احتواء للساحة ووضعها تحت رحمتهم، وحصار المعتصمين من كل جانب وفرض طوق عليهم وعلى زميلاتهم من الأحكام الطالبانية التي لابد من إطاعتها تحت شعار الحماية، فلم تسلم المتظاهرات من الأذى والتعرض للضرب المبرح عندما خرجن عن الإطار المحدد لها ورفضن إطاعة توجيهاتها، كما تعرض بعض الشباب للقتل عند توجيههم بالزحف نحو أماكن حساسة معلوم تماما أنها مهلكة ومن لم يقتل بالمواجهة قتل من الخلف وبنيران صديقة.

وتحت تأثير الإرهاب الإعلامي الخارجي الموجه الذي أمعن في استنساخ الأحداث وفبركتها من مكان الى آخر لإحداث مزيد من الإثارة والرعب للمشاهد كان الكذب الإعلامي يتعاظم والمشهد يتكرر والغضب يزداد والحقد يتعاظم، فظروف المكان واحدة وقد تتماثل الخلفية أيضا مع بعض الأماكن في باكستان وافغانستان والعراق، وإذا لا بأس من تركيب الصور والأحداث وإعداد بعض التمثيليات وتدريب فرق عمل بالميدان للقفز أمام الكاميرات وإعداد الأعلام واللافتات والهتافات المتماثلة التي كانت قد أعدت مسبقا في استوديوهات خارجية لتذاع في المكان والوقت المناسب، ومن ثم وبفعل الفبركة يتم تهييج الشارع وإعداده لرفض الحوار والمبادرات السلمية حتى لا يرضى بأقل من تعميم الفوضى ويقبل بأن يكون ملحقا بالتغيير وليس صانعه.

لقد أخطأت الدولة عندما لم تصدر قانونا يمنع الولاء للخارج، وأخطأت عندما لم تستمع للشباب، وأخطأت عندما لم تفتح أمامهم الفرص وتحقق بينهم العدالة، وأخطأت عندما تركت الفساد ينخر مؤسساتها فلم تعاقب ولم تحاسب، بينما حقق الشباب التغيير المطلوب حتى الآن بلفت الأنظار إلى مطالبهم العادلة، لكن الخوف عليهم الان من الذين يوجهونهم وهم في مجالسهم وفي أبواب السفارات، والخوف من ضربهم بأهلهم وبتحريضهم على عرقلة مصالح الناس وعلى رفض الحوار لان المحرضين ليسوا بحاجة الا إلى شباب طائع لا يملك العقل وانما يملك العضلات فقط، شباب يخضع لأعوانهم المغروسين بينهم .. والخوف عليهم ممن هم بحاجة إلى عصا تستجيب لأوامرهم لأنهم لا يشعرون بحاجات الناس وظروفهم ولا بتعطل مصالحهم لان مصالح الآخرين هي من تعطل وليست مصالحهم، فهؤلاء لا ينقصهم المال ولا السلاح وإنما ينقصهم «رعية» يؤخذ بهم قرار اللحظة الحاسمة لابتزاز الداخل والخارج من أجل المزيد من التنازلات والتندر بهم وتذكيرهم بساعات الرعب في أقدس أيامهم .

لقد أصبحنا أمام انقسام واضح في الشارع اليمني، بين مؤيد ومعارض، الكلمة الفصل فيه لمن يقول كلمة الحق في انتخاب او ما شابه، تحاشيا للفراغ الدستوري والفوضى القانونية والسياسية، وأصبح خروج الأغلبية الصامتة عن صمتها ضرورة لمنع حدوث ما لم يكن في الحسبان خصوصا بعد انتشار الفوضى وانكشاف أسباب الحقد المدمر للقافزين على أعناق الشباب، الحقد المتمثل في الإعداد للمحاكم الميدانية والتجهيز للتصفيات للمرحلة الثورية المقبلة مستغلين انهماك الشباب في اعتصامهم، حقد اسود بدأ بتعليق المشانق لقوائم «العار» ومن أسموهم بـ«بازلام» النظام والقائمة تطول..الخ ،ونشر المنابذات المذهبية والمناطقية وتسريبها دون احترام لشارع يستغلونه أسوأ استغلال ويصفونه بأقذع العبارات المناطقية والمذهبية كفرسي وبرغلي ودحباشي وكوكني وحتروشي ولغلغي ..إلى آخر ما تجود به المقامات من مفردات قذرة كانت إلى وقت قريب مفردات سوقية لا يجوز تداولها أو استخدامها.

لقد فتح ذلك الأبواب على مصراعيها أمام التوقعات المتشائمة للتدخلات التي للأسف ينادي بها بعض أحزاب المعارضة منفردين وباستعلاء على النظام والقانون ، والقيام بتحرك يدفع نحو الاقتتال الأهلي مثل قطع الطرق والغاز والكهرباء على المواطنين التي أفرج عن بعضها بتدخل السفارة الأمريكية، وقيام البعض بتنصيب أنفسهم قضاة في محاكم طوارئ نصبوا لها جلادين واعدوا لها معتقلات واستعانوا لها بمحللين عرب من فريق ما يسمى بأصحاب النكبات المشهود لها في تخريب العقول العربية الذين اسودت صحائفهم بتآمرهم على المنطقة مقابل المال، ومن أصحاب الفتاوى الجاهزة الذين يقيمون داخل القواعد الأجنبية فيكذبون بما يكفي على الناس، ويثيرون بينهم نزعات الفرقة المذهبية شيعة وسنة.

وأخيرا ظهور بعض الفاسدين مع حمولات فسادهم وتاريخ قذر يحملونه يتجولون به داخل ساحات التغيير للحصول على مكاسب جديدة في نظام قادم يودون لو يحمل نفسا طائفيا وعرقيا يسمون به أنفسهم ويعرفون به أفعالهم بين معارضة ومنازعة الحاكم حينا وبين ما يسمونه ثورة حينا آخر، والفرق واضح بين أطروحاتهم وبين ما يسميه شباب التغيير بـ» تغيير» كما فهمناه منهم لا يعرف الأحقاد ولا سياسات الاجتثاث ولا فجور التطهير العرقي ولا زمرة وطغمة ولا شمالي ولا جنوبي ولا زيدي ولا شافعي.

فإلى متى الصمت ؟؟!!!

نحن مع التغيير السلمي وضد من يحاول صنع الزعماء والرؤساء ويعطي لنفسه الحق في إقامة الحدود وتطبيق العقوبات خارج النظام واختراق القانون والعبث بالأرواح ، نحن مع معاقبة كل من تثبت إدانتهم بإزهاق الأنفس ومن مدوا أيديهم للمال العام، نحن مع التغيير من اجل النهوض بالوطن وليس مع اغتياله .. قلة قالوا رأيهم بدون خوف وبعضنا لازال يتساءل ما هو المستقبل الذي يريدونه لليمن اذا رحل النظام دون ضمان للممتلكات العامة والخاصة والأرواح وبدون احترام للقانون والنظام والإنسانية... وقد سئمنا !!

الأشقاء.. وحيل المشترك.. والحل المطلوب..!!

طه العامري

عندما طلبنا من الأشقاء والأصدقاء التدخل لحل أزمتنا الوطنية لم نطلب منهم التدخل لصالح طرف دون آخر ولا للضغط علينا باتجاه القبول بحل خارج نطاق المؤسسات والتشريعات الوطنية التي توافقنا عليها ونعتبرها من ثوابتنا ونفتخر بها ومنها الديمقراطية وقيمها والشرعية الدستورية وثوابتها وهو مافهمه الأشقاء والأصدقاء بطرق قاصرة ربما، والمبادرة الخليجية لم تكن بما حملت من النصوص تعبر عن إرادة الشعب اليمني ولا تنتصر لخياراته ومع ذلك قبلها فخامة الأخ الرئيس تحت ضغط الإحراجات من الأشقاء والأصدقاء وهو منطق قد لا يستوعبه شعبنا الذي التف ولا يزال حول خياراته وحقوقه الدستورية والتي يعتبرها واحدة من ابرز منجزاته الحضارية الوطنية، وإن كانت شعوب المنطقة تثور وتنتفض مطالبة بالحرية والديمقراطية فإن ثلة انقلبت على الحرية والديمقراطية وانتفضت مطالبة بإسقاط هذه القيم الحضارية والمكاسب الوطنية والمؤسف أن أطرافا خارجية تفاعلت مع هذا الانقلاب على الحرية والديمقراطية واعتبرت مايحدث في اليمن شبيها لما حدث في (تونس ومصر) وما يحدث في ليبيا وسورية وهذه المقارنة ظالمة ومجحفة بحق الشعب اليمني وتحولاته، وحين قبلت اليمن ومن خلال موافقة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله المبادرة الخليجية برغم مافيها من إجحاف بحق الشرعية الدستورية وبحق الناخب اليمني الذي لم يترك الساحات والذي قطع خارطة الجمهورية طولا وعرضا شمالا وجنوبا شرقا وغربا وهو يهتف للشرعية الدستورية ويطالب العالم والأشقاء قبل الأصدقاء ومع كل هذا لم يستمع أحد لصوت هذا الشعب ولكن الآذان اتجهت لتسمع للطرف الآخر والذي انقلب على الشرعية وتخلى عن كل الاتفاقات وخرق القانون وضرب بالدستور عرض الحائط واستغل حالة الفوضى المنتشرة في عموم الوطن العربي تجسيدا لمؤامرة دولية (قذرة) نعرف وندرك من يقف خلفها ومن يمولها ويخطط لها ومن تورط فيها من الأشقاء والأصدقاء، ومع كل هذا فإن القيادة اليمنية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس وهو الرئيس المنتخب بإرادة شعبية وله فترة دستورية محددة، والمفترض أن يتمها ومن ثم يخوض الجميع معركة الانتخابات كل بحسب قدرته وشعبيته لكن أحزاب اللقاء المشترك التي قطعت علاقتها بمواطنيها على مدى السنوات الماضية، مكتفية بالتمسك بناخبيها وهم الذين شاركوها وناصروها انتخابات ٢٠٠٦م وهم الذين يرابطون معها اليوم في الشوارع والأزقة، مطالبين بإسقاط الشرعية والالتفاف عليها وطمس قيمها ومعالمها ومنجزاتها، من خلال التحايل والالتفاف على انتخابات ٢٠٠٦م واستغلال الظواهر السائدة في المنطقة وركب موجتها والعمل على تضليل الرأي العام الخارجي ناهيكم عن استغلال أحزاب المشترك لثقافة الكيد والتحريض وبث ثقافة الحقد والكراهية واستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأزمات وكل الظواهر السلبية التي نعاني منها ومن توظيف كل هذا في سياق محاولتها الانقلابية التي تستهدف إدخال البلاد في دائرة من الفوضى والعنف والعبث تلبية لرغبات بعض حلفاء المشترك من الرموز الوجاهية الذين تورطت معهم أحزاب اللقاء المشترك بعلاقة مصالح متعددة الأوجة أن هذه الأحزاب لم تعد تملك اليوم قرارها أمام رغبات هذه الشخصيات الوجاهية التي غدت تتحكم بقرار ومصير المعارضة وتوجه مسارها وخياراتها ومع أن أجندة هذه الشخصيات ليست خافية على أحد من أبناء الشعب فإن التسليم بهذه الطريقة فعل لا أعتقد أن الأشقاء في الخليج أو أصدقاء الشعب قد يقبلون بمثل هذا المنطق الذي من شانه أن يدخل اليمن في دوامة من العنف الكارثي الذي يصعب إن لم يكن مستحيلا التعامل معه إن قدر الله وحدث..!!

بيد أن تمسك المعارضة بسيناريوهات بذاتها من شأنه أن يدمر كل مقومات أمن واستقرار اليمن وتمزيق نسيجة المجتمعي وندرك هذا من خلال مواقف المعارضة التي تنصلت عن المبادرة إن لم تأت على طريقتها حتى في سياق الإخراج البروتوكولي الذي وقفت عنده أحزاب اللقاء المشترك مع أن موقف فخامة الأخ الرئيس كان واضحا وهو أنه مع المبادرة وسيوقع عليها برغم العيوب الكثيرة التي فيها، وبالتالي ماضير إن وقع عليها فخامة الأخ الرئيس نيابة عن المؤتمر والتحالف وهو مالم يقبل به المشترك الباحث عن ذرائع لأنه طامح بتطبيق النموذج المصري والتونسي ويحظى لهذا بدعم وإسناد (قطري) وهو مالم يكن ولن يتحقق وبالتالي على المشترك أن يتحمل مسئوليته فيما أوصل البلاد إليه بكونه قاد حركة تمرد وانقلاب ضد الشرعية الدستورية بغض النظر عن اتفاقه أو اختلافه معنا حول هذا المفهوم لكن بالمحصلة فالمشترك مكون متمرد وخارج عن الشرعية، وإن كان المشترك واثقا من مواقفه عليه أن يقبل فورا بانتخابات مبكرة وأنا شخصيا أتحدى المشترك بكل مكوناته أن يقبل بهذا وعليه ليس أمام الأشقاء والأصدقاء من خيار أن رغبوا حقا في مساعدة الشعب اليمني عليهم إن يساعدوه بما يحافظ على مكاسبه ومنجزاته ومصالحه وأجمل ما يمكن أن يساعدنا به الأشقاء والأصدقاء أن يرعوا بيننا انتخابات مبكرة تبدأ حتى من الغد وأن يكونوا هم المعدون والمشرفون لهذه الانتخابات وهم المراقبون وهم من يقررون من الفائز ومن الخاسر فيها، فهل يفعل هذا الأشقاء والأصدقاء بدلا من أن يصبوا الزيت في نار خلافنا، وهل يقبل المشترك هذا الحل..؟! نتمنى هذا.

ameriaha@GMAIL .COM

يوم الديمقراطية 27 إبريل

خالد سعيد الديني *

■ .. «إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف» ذلك كان هو الهدف الرابع من أهداف الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر المجيدتين والذي ظلت القوى السياسية الحية على الساحة اليمنية تناضل من أجل تحقيقه خلال فترة ما بعد انتصار الثورة أي إبان وجود النظامين السياسيين في اليمن سابقا (الشمالي والجنوبي) حين كان كل من النظامين يتعامل مع هذا المبدأ وممارسته وفقا وطريقته وأيديولوجيته التي تمليها عليه طبيعة النظام السياسي القائم ، مهما كانت الاجتهادات في التعامل مع هذا المبدأ هنا وهناك لكن في حقيقة الأمر لم يتجسد على الواقع إلا بعد انتصار إرادة الشعب اليمني في تحقيق الهدف الخامس من أهداف الثورة اليمنية الذي ينص حرفيا على: (العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية).

ذلك الهدف الذي تحقق به أمل وحلم كل اليمنيين في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م عندما ارتفع علم اليمن الموحد خفاقا في سماء عدن الباسلة المكافحة ليعلن وإلى الأبد عن انهاء رحلة تاريخية طال أمدها من التشطير والفرقة والشتات ليعيد لشعبنا اليمني أمجاده وعزته في الوحدة التي ناضل من أجلها جيلا بعد جيل.

وهنا نستطيع القول بأن تحقيق الوحدة قد وفر وهيأ الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق الممارسة الديمقراطية في بلادنا ونظامنا السياسي.

* محافظ محافظة حضرموت
رئيس المجلس المحلي.